

وإذ تعترف بالحاجة إلى تشجيع قيام أمن اقتصادي دولي يهدف إلى تحقيق التنمية والتقدم في المجالين الاقتصادي والاجتماعي لكل بلد ، وللبلدان النامية بشكل خاص ، عن طريق التعاون الاقتصادي الدولي واستخدام إمكانيات المنظمات المتعددة الأطراف والإقليمية .

١ - ترى أن السعي المشترك من أجل تعزيز قيام علاقات اقتصادية دولية عادلة وذات منفعة متبادلة ، من شأنه أن يسهم في تحقيق الرفاهية الاقتصادية لكل دولة وإقامة نظام اقتصادي دولي جديد :

٢ - ترحب من الأمين العام أن يأخذ في الاعتبار الدراسات السابقة ذات الصلة وأن يعد تقريراً تحليلياً شاملاً عن مفهوم الأمن الاقتصادي الدولي ، بما في ذلك طرق ووسائل تحقيقه ، مع التأكيد على المصالح الإيجابية للبلدان النامية ، وذلك لتفديده ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والأربعين :

٣ - تطلب إلى جميع الحكومات ومنظمات الأمم المتحدة وأجهزتها وهيئاتها أن تساهم في تنفيذ هذا القرار .

الجلسة العامة ١١٩

١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥

٤٠/١٧٤ - التعاون بين الأمم المتحدة ووكالة التعاون الثقافي والتقني

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ١٨/٣٣ المؤرخ في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨ ، الذي منحت بمقتضاه مركز المراقب لوكالة التعاون الثقافي والتقني ،

وإذ تشير أيضاً إلى قرارها ١٧٤/٣٦ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ ، الذي سلمت فيه بضرورة تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ووكالة التعاون الثقافي والتقني ، وإلى قرارها ١٣٣/٣٧ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ ،

١ - ترحب من الأمين العام أن يقوم ، بالتعاون مع الأمين العام لوكالة التعاون الثقافي والتقني ، باستكمال تقريره عن التعاون بين الأمم المتحدة ووكالة التعاون الثقافي والتقني^(١٠) :

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار والقرارات ذات الصلة للمنظمة العالمية للسياحة ، ولاسيما بشأن إسهام السياحة العالمية في التنمية الإقليمية والحفاظ على التراث الثقافي للبلدان النامية واحترامه .

الجلسة العامة ١١٩

١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥

٤٠/١٧٣ - الأمن الاقتصادي الدولي

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قراراتها ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ ، والمتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، و ٣٢٠١ (د - ٦) و ٣٢٠٢ (د - ٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ ، والمتضمنين الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، و ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ ، والمتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، و ٣٣٦٢ (د - ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ ، بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، و ٥٦/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ، والذي يتضمن مرفقه الاستراتيجية الإيجابية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإثماني الثالث ،

وإذ تشير أيضاً إلى المقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة ، ولاسيما المتعلقة بتحقيق التعاون الدولي في حل المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الإنساني ، وعدم جواز التهديد باستعمال القوة في العلاقات الدولية أو استعمالها .

وإذ تشير إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩١١ (د - ٥٧) المؤرخ في ٢ آب/أغسطس ١٩٧٤ ،

وإذ ترى أن الترابط المطرد المتزايد بين الدول والمناطق هو شرط لا محيد عنه للتنمية الاقتصادية العالمية يحدد تبادل مصلحة جميع البلدان في تعزيز التنمية في بيئة عالمية آمنة .

واقتراناً منها بأن جميع البلدان سوف تفيد من قيام حالة أكثر استقراراً من الناحية الاقتصادية والتجارية والنقدية والمالية ، والتوصل إلى حلول منصفة للمشاكل الموجودة في هذه المجالات ،

واقتراناً منها كذلك بأن التخفيف من المشاكل الاقتصادية الملحة للبلدان النامية وسد الفجوة بين مستويات التنمية الاقتصادية هما عاملان رئيسيان في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الدولي وخلق مناخ سياسي أفضل .

وإذ تحيط علما بالنداء الإيجابية التي اتخذها مكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني في إطار الجهود المشتركة التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، من أجل مساعدة اثنين وعشرين بلدا أفريقيا ، نيابة عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، في تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر^(١٤)

وإذ تحيط علما بالقرار ١٠/١٣ المؤرخ في ٢٨ أيار/مايو ١٩٨٤ والمعلق بالتصحر الذي اتخذته مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة^(١٥) .

وإذ تحسب بقاء ستة من بلدان شرق أفريقيا - السويدا وأوغندا وجيبوتي والسودان والصومال وكينيا - بانتشاء هيئة حكومية دولية لمكافحة الجفاف وتحقيق التنمية ، لغرض مكافحة آثار الجفاف في تلك البلدان .

وإذ يساورها بالغ القلق للعواقب المفجعة لتسارع التصحر المقرون باستمرار الجفاف ، وهو أعنى جفاف حدث هذا القرن ، التي تجلت في انخفاض شديد في الإنتاج الزراعي في كثير من البلدان النامية ، والتي ساهمت بصفة خاصة في تفاقم الأزمة الاقتصادية الراهنة في أفريقيا .

وإذ تلاحظ بقلق بالغ أن التصحر والجفاف ما برحا يشتران ويزدادان شدة في البلدان النامية ، ولاسيما في أفريقيا ،

وإذ تدرك أن مشاكل التصحر والجفاف تتخذ طابعا هيكليا ومستوطنا بصورة متزايدة ، وأنه يتعين إيجاد حلول حقيقية ودائمة في زيادة الجهود العالمية القائمة على إجراءات متضافرة تتخذها البلدان المنكوبة والمجتمع الدولي ،

وإذ تضع في اعتبارها أن أغلبية البلدان المنضرة من التصحر والجفاف بلدان منخفضة الدخل تنتمي ، في أغلب الأحيان ، إلى مجموعة أقل البلدان نمواً ، وبصفة خاصة تلك التي توجد في أفريقيا ،

وإذ تدرك أن المسؤولية الأساسية في مكافحة التصحر و آثار الجفاف تقع على عاتق البلدان المعنية ، وأن تلك الإجراءات عنصر أساسي في تنمية تلك البلدان ،

وإذ تسلم مع ذلك ، في ضوء اتساع نطاق التصحر والجفاف وشدتها ، ولاسيما في أقل البلدان نمواً ، أن بلوغ أهداف برامج

٢ - ترجو أيضا من الأمين العام أن يندد القرار المستكمل إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والأربعين ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٦ .

الجلسة العامة ١١٩

١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥

١٧٥/٤٠ - البلدان المنكوبة بالتصحر والجفاف

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ٢٠٨/٣٩ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ ، وإلى مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٧٦/١٩٨٥ المؤرخ في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٨٥ ، وإلى إعلانها المتعلق بالحالة الاقتصادية الحرجة في أفريقيا الوارد في مرفق قرارها ٢٩/٣٩ المؤرخ في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ ،

وإذ تحيط علما ببرنامج أفريقيا ذي الأولوية للإنعاش الاقتصادي للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠^(١٦) الذي اعتمده مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في دورته العادية الحادية والعشرين ، المعقودة في أديس أبابا في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ تموز/يوليه ١٩٨٥ ،

وإذ تهنيء حكومة السنغال لمبادرتها بالدعوة إلى عقد المؤتمر الوزاري المعني بوضع سياسة مشتركة لمكافحة التصحر في بلدان اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة السهل والاتحاد الاقتصادي لدول غرب أفريقيا ، وفي بلدان المغرب وفي مصر والسودان والذي انعقد في داكار للمرة الأولى في الفترة من ١٨ إلى ٢٧ تموز/يوليه ١٩٨٤^(١٧) وللمرة الثانية في الفترة من ١ إلى ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥^(١٨) ،

وإذ تهنيء حكومة مصر لتوجيهها الدعوة للمؤتمر البيئي الأفريقي الأول الذي ينظمه برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالتشاور مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة الوحدة الأفريقية والمقرر عقده في القاهرة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ ،

وإذ تهنيء أيضا حكومة فرنسا لمبادرتها بالدعوة إلى تنظيم مؤتمر دولي معني بالأشجار والأحراج يعقد في باريس في شباط/فبراير ١٩٨٦ ،

(١٤) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتصحر ، نيروبي ، ٢٩ آب/أغسطس - ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٧ (A/CONF. 74/36) ، الفصل الأول .

(١٥) انظر : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٥ (A/39/25) ، المرفق .

(١٦) A/40/666 ، المرفق الأول ، الإعلان (XXI) AHG/Dec. 1 ، المرفق .

(١٧) انظر : A/39/530 ، المرفق .

(١٨) انظر : A/C. 2/40/10 ، المرفق .